

التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر -دراسة قياسية -

Inflation and economic growth in Algeria

A standard Study

د. مولاي بوعلام¹، د. سفير محمد²جامعة اكلي محند اولحاج بالبوية، moulayb@gmail.com¹جامعة اكلي محند اولحاج بالبوية، Rifas8403@yahoo.fr²

تاريخ النشر: 19/12/2019

تاريخ القبول: 24/11/2019

تاريخ الاستلام: 30/09/2019

ملخص:

تهدف الدراسة إلى بناء نموذج قياس اقتصادي لعلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر، في حالة الاقتصاد الجزائري وجدنا علاقة طردية بين معدل التضخم والنمو الاقتصادي، وهذا يعني أن معدل التضخم يؤثر إيجاباً على النمو الاقتصادي في الجزائر، لذلك فإن التطور الإيجابي للبيئة المؤثرة على قطاع المحروقات يترتب عليها غالباً زيادة في الأجور ومخصصات الاستثمار في قطاعات النشاط الأخرى، تقابلها من جهة أخرى زيادة في الواردات لمقابلة الزيادة في الطلب.

الكلمات المفتاحية: التضخم، النمو الاقتصادي، طرق تحليل السلاسل الزمنية.

تصنيف JEL.: C13, C32, C51.

Abstract:

The study aims to build a model of economic measurement of the relationship between inflation and economic growth in Algeria. In the case of the Algerian economy, we found a positive correlation between the rate of inflation and economic growth, which means that the inflation rate positively affects economic growth in Algeria. As a result, the positive environmental development affecting the oil and gas sector often results in higher wages and investment allocations in other sectors of activity, offset by increased imports to answer to the increase in demand.

Keywords: inflation, economic growth, time series analysis methods.

Jel Classification Codes: C13, C32, C51.

Résumé :

L'étude vise à construire un modèle de mesure économique pour une relation entre l'inflation et la croissance économique en Algérie. Dans le cas de l'économie algérienne, nous avons trouvé une relation croissante entre le taux d'inflation et la croissance économique, et ce indique que le taux d'inflation influence positivement sur la croissance économique en Algérie, de sorte que l'évolution positive de l'environnement influence sur le secteur des hydrocarbures entraîne souvent une augmentation des salaires et indemnités des investissements dans d'autres secteurs d'activité, compensée, d'autre part, une augmentation des importations pour répondre à l'augmentation de la demande.

Mots-clés: inflation, croissance économique, méthodes d'analyse des séries chronologiques.

Jel Classification Codes: C13, C32, C51.

المؤلف المرسل: سفير محمد، الإيميل: Rifas8403@yahoo.fr

1. مقدمة:

يواجه الاقتصاد الجزائري عددا من التحديات على صعيد النمو الاقتصادي يتمثل في انكماش معدل نمو القطاع النفطي في ظل خفض كميات الإنتاج، وهو ما يؤدي إلى استمرار ضعف الصادرات والإيرادات النفطية التي يعول عليها كثيرا لتوفير الموارد اللازمة لمواصلة الإنفاق الرأسمالي الداعم للنشاط في القطاعات غير النفطية.

ترمي سياسة التنمية الاقتصادية للحكومة الجزائرية إلى ضمان نمو خلاق للثروة وتوفير فرص العمل من خلال إستراتيجية مدروسة لتنوع الاقتصاد الوطني، تستهدف قطاعات أساسية هي: الصناعة ، الزراعة، السياحة، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

وتنوع أهمية البحث كون التضخم يعد من أخطر المواضيع التي تحاول أي دولة تقليل من حدته بكل الوسائل الممكنة، لأنه ظاهرة تؤثر سلبا على الاقتصاد وتساهم في تراجع النمو والتنمية، فارتفاع الأسعار غالب ما يضعف القدرة الشرائية لدى الأفراد والمؤسسات وتؤثر بالسلب على الاستثمارات الخارجية، ويؤدي إلى تراجع في ميزان المدفوعات وكل البلدان تسعى دائما إلى محاولة السيطرة عليه والمحافظة على مستويات منخفضة للتضخم.

وبالرغم من عدد الدراسات والأدلة الاقتصادية التجريبية التي بحثت في موضوع العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي للدول النامية، إلا أن هذه العلاقة ما تزال غامضة وتختلف من دولة إلى أخرى، فقد بينت معظم هذه الدراسات أن هذه العلاقة سلبية فيما سجلت الدراسات الأخرى علاقات إيجابية مباشرة، إلا أن معظم هذه الدراسات لم تبحث في اتجاه العلاقة بين متغيرات الدراسة، تتمحور إشكالية الدراسة التي سوف نعالجها في التساؤل التالي: ما طبيعة العلاقة الموجودة بين التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة (1970 – 2015) ؟

استنادا إلى مشكلة الدراسة تمت صياغة الفرضيتين الآتيتين:

الفرضية الأولى: وجود علاقة على المستوى النظري بين النمو الاقتصادي والتضخم:

الفرضية الثانية: توجد علاقة ارتباط موجبة ذات دلالة معنوية بين التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر.

كما نهدف من خلال دراستنا هذه لقياس العلاقة التبادلية بين التضخم و النمو الاقتصادي في الجزائر، إضافة إلى معرفة اتجاه العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة، على ضوء طبيعة البحث وأهميته والهدف الذي يسعى لتحقيقه، قمنا بتقسيم دراستنا إلى المحاور التالية:

المحور الأول: اتجاهات النمو الاقتصادي والتضخم في الجزائر

المحور الثاني: الدراسة القياسية للعلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر

2. اتجاهات النمو الاقتصادي والتضخم في الجزائر

1.2. تطور النمو الاقتصادي في الجزائر

تمكنت الجزائر من استرجاع النمو الايجابي بعد سلسلة المعدلات السلبية المسجلة، ومن خلال الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية تم تحقيق نتائج إيجابية على مستوى التوازنات المالية الكلية، حيث سجلت سنة 1998 معدل نمو 5,1% وفائض في الميزان التجاري واستطاعت الصادرات تغطية الواردات وتحكم السياسة النقدية بمعدل التضخم الذي صار في حدود 5% (سايح، 2013، ص329)، وزيادة احتياطات من خلال النمو كان واضحا فبعد معدلات النمو السلبية التي عرفتها الجزائر من سنة 1987، باستثناء سنة 1989 أين تم تسجيل نمو قدره 3,4% ونمو بمعدل 1,8% سنة 1992، وفي المقابل معدل نمو سكاني كان يتراوح في حدود 1,1% مما يعكس مدى التخلف الذي عرفته وتيرة الإنتاج، بالإضافة إلى تدهور طاقة الإنتاج في مختلف القطاعات، كما أن النقص في الإنتاج يرجع إلى قلة التمويل بوسائل الإنتاج من المواد الأولية جراء انخفاض أسعار البترول، وكذا التبعية الشديدة للخارج التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري حتى الآن، وقد ترتب على ذلك صعوبة التحكم في هذه العوامل بالإضافة إلى سوء التسيير والتنظيم، تدني وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي الجزائري وذلك ما نوضحه من خلال الجدول التالي: الجدول (01): تطور معدلات النمو الاقتصادي (قطاع المحروقات وخارجه 1995 – 2000)

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
معدلات النمو %	0,8	-1,2	1,8	-2,1	-0,9	3,8	4,1	1,1	5,1	3,2	2,2
قطاع المحروقات						4,4	3,6	6	4	6,1	4,9
خارج قطاع المحروقات						3,5	3,1	-1,3	5,7	1,7	0,8

Source: Data base World Bank

بمقارنة معدلات النمو الواردة في الجدول أعلاه، نلاحظ أن هناك نمو إيجابي خلال الفترة (1995-1998)، حيث بلغ معدل متوسط 3,2%، ثم تراجع عام 1997 إلى 1,1% ليعرف أعلى قيمة له سنة 1998 بـ 5,1%، ثم انخفض إلى 3,2% و 2,2% سنتي 1999 و 2000 على التوالي، غير أنه وبتعميق التحليل يتضح أن العوامل الخارجية لعبت دورا حاسما للوصول إلى هذه النتائج، حيث يمكن تلخيص هذه العوامل في النقاط التالية:

- إعادة الجدولة وما تمخض عنها من تحسين في معدلات خدمة الدين، وسخاء مصادر الإقراض الأجنبية، بعد اعتماد الجزائر على برنامج التصحيح الهيكلي، حيث استفادت الجزائر من أكثر من 22 مليار دولار، 17 مليار دولار منها في شكل إعادة جدولة، و5,5 مليار دولار من المؤسسات المالية والنقدية الدولية (النشاشيبي، 1998، ص 16):
- الارتفاع المزدوج في الكميات والأسعار في قطاع المحروقات؛
- الظروف المناخية الملائمة خاصة مع بداية فترة البرنامج، حيث سمحت بتحسين المردود الفلاحي الذي ساهم في الناتج المحلي الإجمالي من 15% سنة 1995 إلى 21% سنة 1996 (Rapport CNES, 1999, P13)، على عكس القطاع الصناعي الذي عانى الكثير خلال فترة البرنامج. وقد تميزت هذه الفترة بارتفاع معدلات النمو في قطاع المحروقات مقارنة بمثيلاتها خارجه، كانت بالأساس نتيجة تطور سعر النفط الجزائري الذي يعتبر ركيزة الاقتصاد الجزائري.

إن هذه النتائج المحققة خارج قطاع المحروقات تعود إلى انخفاض إنتاجية عنصر العمل، مما أثر على مرونة العمالة التي ارتفع حجمها بشكل خاص في القطاع العمومي، حيث اقترنت فيها الإنتاجية من الصفر، وتمثل قطاعات الفلاحة، الخدمات، الأشغال العمومية والصناعة أهم القطاعات المكونة للقطاع العمومي، حيث كانت معدلات نموها متباينة جدا وهذا ما نوضحه من خلال الجدول التالي:

الجدول (02): معدلات النمو القطاعي خارج المحروقات خلال الفترة (1995-2000)

الوحدة: %

القطاع /السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000
الفلاحة	15	23,9	-13,5.	11,4	2,7	5-
البناء والأشغال العمومية	2,7	4,5	2,5	2,4	1,4	5,1
الصناعة	-1,4	-8,7	-3,8	8,4	1,6	-1,3
الخدمات (عامة وخاصة)	6,8	6	5,4	7,9	5,7	5,1

Source: Data base World Bank.

يتضح من الجدول أعلاه أن قطاع الصناعة هو أكبر المتضررين من برنامج التعديل الهيكلي نتيجة لتراجع معدلات النمو فيه بسبب غلق، تصفية وخصخصة العديد من المؤسسات لعدم قدرة الدولة على تغطية عجز هذه المؤسسات المتوالي، والذي أثر على معدلات الأداء الاقتصادي ككل، بسبب امتداد عجز عرض السلع الغذائية إلى المنتجات الصناعية كتلك الخاصة بفروع الصناعات الحديدية، المعدنية، الميكانيكية وصناعة الجلود والنسيج والأحذية، باستثناء الصناعات الغذائية والمطاط والبالستيك التي سجلت انتعاشا، والتي يعزى لها تحقيق نمو القطاع الصناعي بـ 8,4% سنة 1998.

وعلى العموم فإن معدل النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1962-1998) بلغ متوسط 1,4%، وإن كان هذا النمو غير كافي ولا يسمح بالقضاء على المخلفات السلبية لعملية الإصلاحات من حيث ارتفاع البطالة، انتشار الفقر، وزيادة على أن

هذا التطور حدث في الوقت الذي عرفت فيه القطاعات الرئيسية الواعدة بالنمو ضعف كبير مثل القطاع الصناعي (بن جرادى، 1996، ص63).

تسعى برامج الإصلاح الاقتصادي والخطط الإنمائية في الدول النامية إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي بهدف اللحاق بالاقتصاديات المتقدمة، والجزائر كغيرها من هذه الدول تهدف من خلال زيادة الإنفاق العام عبر هذه البرامج إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي ورفع المستوى المعيشي للسكان، وبغرض توضيح السياسة التوسعية في الإنفاق العام خلال فترة البرامج التنموية نقوم بعرض الجدول التالي:

الجدول (03): تطور نمو الناتج الداخلي الخام والإنفاق الحكومي للجزائر في الفترة (2001-2017)

الوحدة: مليار دج

السنة	الناتج الداخلي الخام	الإنفاق الحكومي	الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات	معدل النمو خارج قطاع المحروقات	معدل النمو في قطاع المحروقات	معدل نمو الناتج الداخلي الخام (%)
2001	4260,8	1321,0	2514,0	5	1,6	2,59
2002	4541,9	1550,6	2683,1	5,2	3,7	4,7
2003	5266,8	1690,2	2987,9	5,9	8,8	6,9
2004	6127,5	1891,8	3362,3	6,2	3,3	5,19
2005	7498,6	2052,0	3652,8	5,8	4,7	5,09
2006	8514,8	2453,0	41411	5,6	5,8	2
2007	9366,6	3108,5	4744,9	6,3	-2,5	3
2008	11043,7	4191,0	5392,2	6,1	-0,9	2,4
2009	9968,0	4246,3	6143,1	9,3	-2,3	2,4
2010	11991,6	4466,9	7063,5	6,3	-2,2	3,3
2011	14519,8	5853,6	8423,1	6,2	-3,3	2,5
2012	15843,0	7058,1	9502,8	7,2	-3,4	2,7
2013	16569,3	6024,2	11601,3	7,1	-5,5	2,8
2014	17205,1	6980,2	12347,3	5,6	-0,6	3,8
2015	16702,1	7656,3	13578,4	5,0	0,2	3,7
2016	17406,8	7297,5	14499,5	2,2	7,7	3,2
2017	18906,6	7389,3	14934,1	2,2	-2,4	1,4

المصدر: تقارير بنك الجزائر، سنوات 2006، 2010 و 2014، 2017 وإحصائيات البنك العالمي بالنسبة لمعدل نمو الناتج الداخلي الخام.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن هناك تذبذب في معدل نمو الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2001-2017) حيث تراوح هذا المعدل بين 2% كأدنى مستوى له وهو مسجل عام 2006 و9,6% كأعلى مستوى له وهو مسجل عام 2003، ويعود السبب في ذلك إلى نمو القيمة المضافة لقطاع المحروقات.

أما النمو خارج المحروقات فقد سجل أرقاما متواضعة إلى حد ما خلال البرنامج الأول، في حين سجل أعلى نسبة سنة 2009 بـ 9,3% ونفس هذا الأثر الإيجابي للبرنامج التكميلي لدعم النمو، أما سبب الارتفاع خلال (2010-2013) فيرجع لارتفاع الضرائب على السلع والخدمات والسلع الجمركية، وإلى الانخفاض المسجل في مساهمة قطاع المحروقات بعد أزمة الرهن العقاري التي أصابت الولايات المتحدة الأمريكية وبداية ظهور الأزمة العالمية التي أثرت على البلدان النفطية.

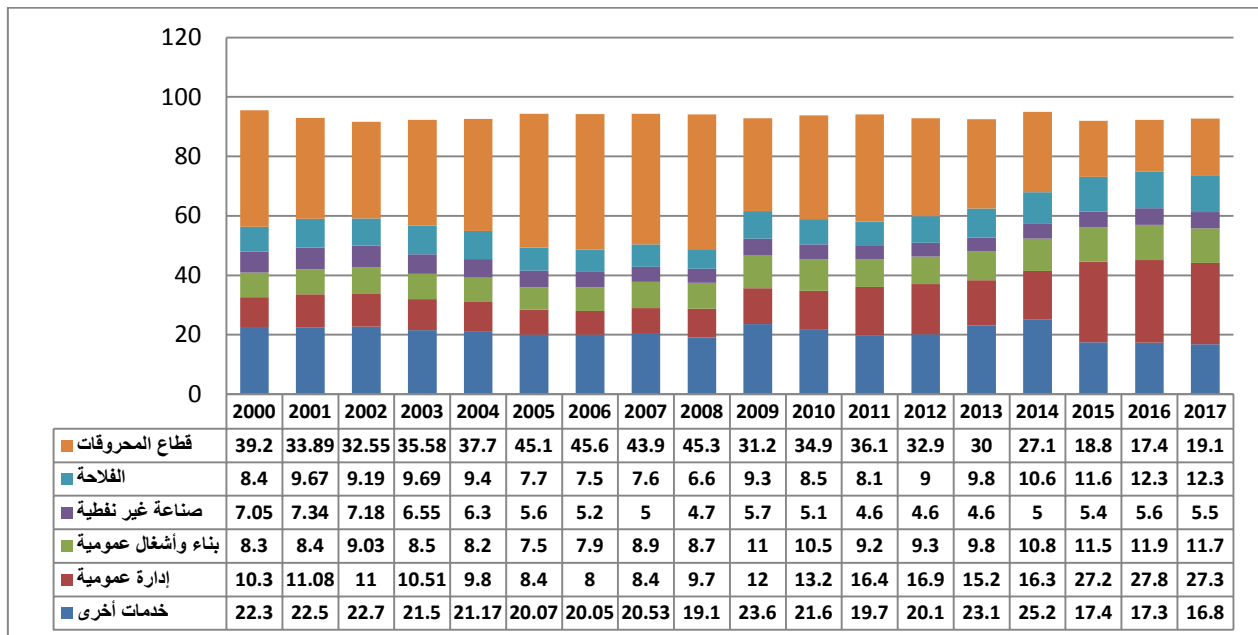
كما يتضح من خلال الجدول السابق العلاقة الموجودة بين الإنفاق الحكومي والناتج الداخلي الخام، حيث أن الزيادة في الإنفاق الحكومي ساهمت إلى حد كبير في زيادة الناتج الداخلي الخام، فبفضل الإنفاق الحكومي خلال مخطط الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001-2004) عرف معدل نمو الناتج الداخلي الخام تحسنا خلال الفترة إذ ارتفع من 2,59% سنة 2001 إلى 5,9% سنة 2004 فيما سجلت أعلى نسبة سنة 2003 بـ 6,9%. وقد بلغ متوسط نمو الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 4,84%، وخلال برنامج دعم النمو الاقتصادي (2005-2009) ونتيجة لزيادة الإنفاق العام فقد سجلت زيادة في الناتج الداخلي الخام من 7498,6 مليار دج سنة 2005 إلى 11043,7 مليار دج سنة 2008 فيما عرفت سنة 2009 انخفاض في الناتج الداخلي الخام بـ 1075,7 مليار دج مقارنة بسنة 2008 بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاديات النفطية وانخفاض الطلب على النفط نتيجة الركود الاقتصادي العالمي حيث تأثرت الجزائر بانخفاض عائداتها من الصادرات النفطية، وهو واضح من خلال التراجع المسجل في معدلات النمو في قطاع المحروقات الذي انخفض بـ 2,5% في 2006، ثم عاود الإنعاش مجددا في 2009 سجل 6%، لكن عاد من جديد ليسجل قيم سالبة خلال الفترة 2010 إلى 2013 نتيجة الانخفاض الحاد في أسعار البترول، وكذا انخفاض المحروقات الغازية (الغاز الطبيعي)، وتحقق متوسط لنمو الناتج الداخلي الخام قدره 2,98% خلال فترة هذا البرنامج (2005 - 2009). مع استمرار تسجيل زيادة في الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات.

خلال الثلاث سنوات الأولى من برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014) فقد استمرت الحكومة في نهجها بزيادة الإنفاق وهو ما ساهم برفع قيم الناتج الداخلي الخام حيث سجل معدل نمو الناتج قدره 3,3% سنة 2010 و 2,5% سنة 2011 مع زيادة في حجم الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات.

نتيجة لهذه البرامج التي تميزت بزيادة الإنفاق العام، سجل تحسن في بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي حيث انخفضت معدلات البطالة وتم تحقيق فوائض في ميزان المدفوعات ويرجع ذلك بصورة أساسية إلى تراكم احتياطات الصرف الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية وزيادة عوائد الصادرات النفطية، إذ بلغت احتياطات الصرف عام 2012 قيمة 190,66 مليار دولار، كما سجل صندوق ضبط الموارد تدفقات مالية وصلت إلى 2535 مليار دج خلال نفس العام، وبالنظر إلى هيكله قطاعات الاقتصاد الجزائري يظل قطاع المحروقات القطاع المهيمن على الاقتصاد الجزائري من خلال الأولوية التي توليها الدولة لهذا القطاع ونسبة مساهمته في مجمل الصادرات التي لا تقل عن 97%، ولا تزال إيرادات هذا القطاع إحدى المكونات الرئيسية للناتج الداخلي الخام في الجزائر. وهذا ما نلاحظه من خلال الشكل التالي:

الشكل (01): مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2000-2017)

الوحدة: %



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر، سنوات 2005، 2008، 2014 و 2017.

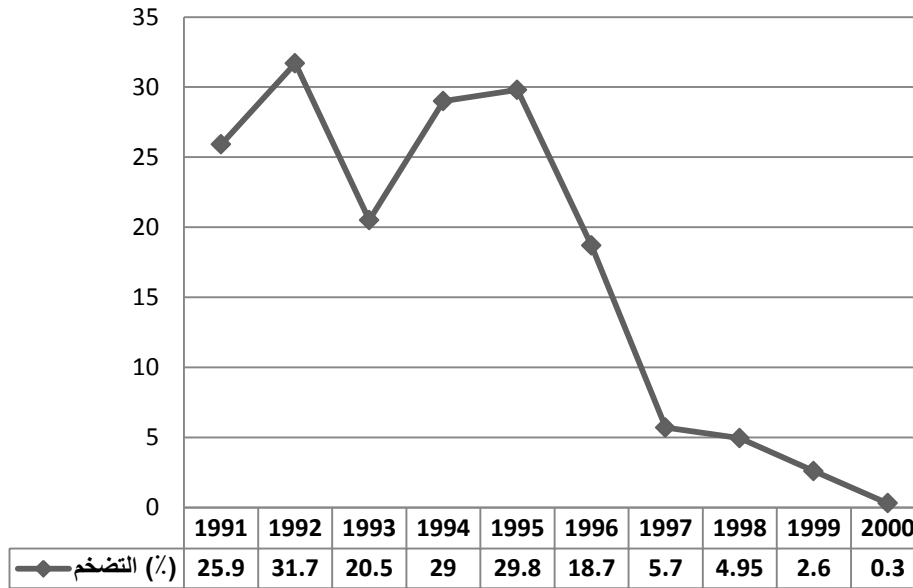
من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن نسبة مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام استمرت في الارتفاع منذ عام 2001 حتى عام 2006، حيث قفزت من 33,89% عام 2001 إلى 45,6% عام 2006 باستثناء عام 2002 أين بلغت 32,55% متأثرة بأحداث الحادي عشر سبتمبر التي أثرت على أسعار النفط وعلى عائدات تصدير المحروقات وعلى الاستثمارات، ثم انخفضت مساهمة القطاع خلال السنتين الموالتين. ولكن الملاحظ بعد سنة 2008 عرفت نسبة مساهمة قطاع المحروقات مستويات منخفضة عما كانت عليه نتيجة تأثيرات الأزمة المالية العالمية على مستوى الطلب على النفط بسبب تراجع معدلات النمو الاقتصادي العالمية.

ومقارنة مع القطاعات الأخرى يبقى قطاع المحروقات مسيطر ومهيمن ونسبة مساهمته في الناتج الداخلي الخام مرتفعة مقارنة بالقطاعات الأخرى، فخلال سنة 2012 بلغت مساهمة قطاع المحروقات 32,9% من الناتج الداخلي الخام أي 5208,4 مليار دج فيما بلغت مساهمة القطاعات الأخرى مجتمعة ما نسبته 60% من الناتج الداخلي الخام أي ما مقداره 9502,8 مليار دج فيما كانت قيمة الناتج الداخلي الخام 15843 مليار دج.

2.2. تطور معدلات التضخم في الجزائر

عرفت معدلات التضخم قيمة مرتفعة مع بداية التسعينات ثم بدأت في الانخفاض تدريجيا إلى أن بلغت 0,3 عام 2000 والشكل الموالي يوضح تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1991-2000).

الشكل (02): تطور معدل التضخم خلال الفترة (1991-2000)

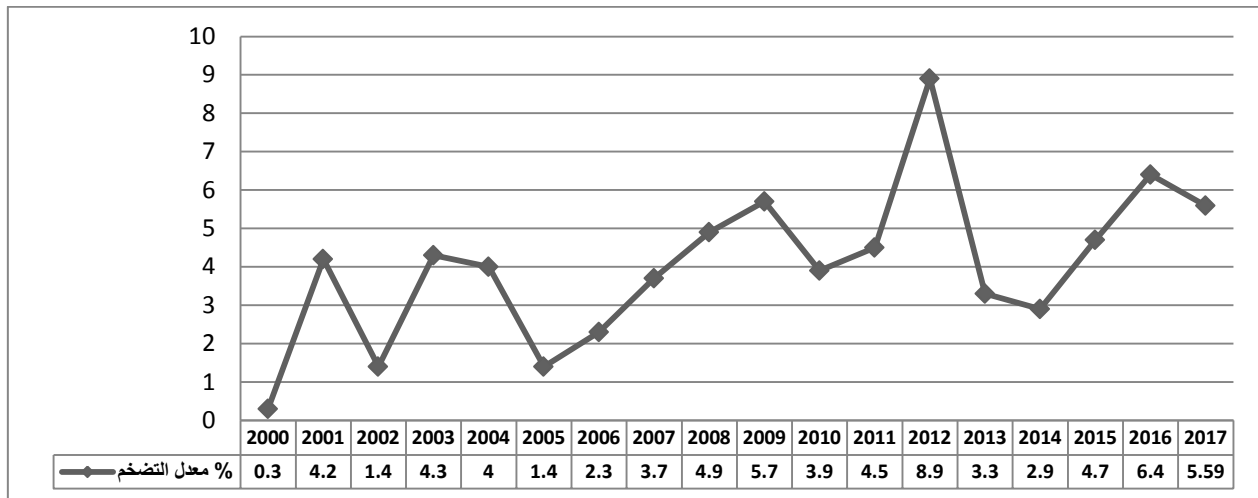


المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على : Data base World Bank

الملاحظ على معدلات التضخم أنها كانت في ارتفاع مطرد مع بداية الفترة حيث ارتفعت من 25,9% إلى أن وصلت حوالي 31,7% كأقصى حد له سنة 1992، ثم بدأت في الانخفاض التدريجي إلى أن بلغت في سنة 1996 معدل 18,7%، لتعرف تراجع مهم بلغ 5,7% سنة 1997 وتستمر في الانخفاض إلى 2,6% سنة 1999 إلى أن بلغت رقم قياسي قدر بـ 0,30% عام 2000 كأدنى حد لمعدل التضخم تعرفه الجزائر منذ الاستقلال، ويعتبر انخفاض معدلات التضخم مؤشرا إيجابيا على تحسن الوضعية الاقتصادية، وهذا ما يوحي بأن الحكومة الجزائرية خطت خطوة عملاقة نحو تحقيق الاستقرار الاقتصادي، فبعدما كان المعدل 20,5% في بداية تطبيق البرنامج انخفض إلى 5% في نهاية البرنامج، وهذا بفضل تخفيض قيمة سعر صرف الدينار الجزائري، والتعديلات التي مست أسعار السلع المدعمة ومستوى الأجور والتي كانت آثارها الاجتماعية مؤلما عكس آثارها الاقتصادية من ناحية المؤشرات الكلية.

يعرف الاقتصاديون التضخم بأنه ارتفاع في المستوى العام للأسعار (أسعار السلع التي تشكل سلة مؤثرة على القدرة الشرائية للمواطن)، ويتحدد السعر في السوق الحرة بقوى العرض والطلب، فإذا ارتفع الطلب أكثر من العرض أدى ذلك إلى ارتفاع في السعر، إلا أن الملاحظ في حالة الجزائر أن العرض في السلع الغذائية لا تحكمه قوى داخلية بقدر ما تحكمه قوى خارجية، فالعرض لا يعرف نمواً بالقدر الذي يعرفه الطلب، نظراً للزيادة السكانية من جهة وجمود مرونة القطاعات المنتجة في الاستجابة للزيادة في الطلب لأسباب هيكلية من جهة أخرى، مما يترتب عنه زيادة صافية في الطلب وبالتالي زيادة الاستهلاك ومنه زيادة الاستهلاك، حيث أن الأسعار تعرف ارتفاعاً بنسبة معينة سنوياً غير أنها لا تكون محسوسة، أما إذا حصل وأن عرف سعر السلع الغذائية في السوق الدولية تقلبات نحو الارتفاع فلا محالة أنه سيؤثر على السعر المطبق في الداخل بالزيادة، ويلاحظ في السنوات الأخيرة اتجاه عام نحو الارتفاع لمعدل التضخم في الجزائر وهذا ما يلاحظ من خلال الشكل التالي:

الشكل (03): تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات ووزارة المالية .

وصل الانخفاض في معدل التضخم إلى 0,3 % سنة 2000 كأدنى حد لمعدل التضخم تعرفه الجزائر منذ الاستقلال وتفسيرات أسباب انخفاض معدل التضخم في الجزائر يمكن إرجاعها إلى عدة إجراءات، اتخذتها الحكومات المتعاقبة في إطار برنامج التعديل الهيكلي كتحرير الأسعار، تعديل أسعار الفائدة الحقيقية، تقليص الموازنة العامة إلى مستويات معقولة، الصرامة في تسيير الكتلة النقدية والبحث عن أساليب ومصادر جديدة لتمويل الأنشطة الاقتصادية بدلا من الإصدار النقدي المفرط، كما عرفت معدلات التضخم تذبذبات في قيمها خلال الفترة كما يمكن تفسير عودة ارتفاع معدلات التضخم في السنوات الأخيرة، نتيجة لارتفاع نمو الكتلة النقدية بسب برامج التنمية الاقتصادية والتي تهدف إلى تخفيض معدلات البطالة مع السماح بمعدلات تضخم، إلا أن البعض من المحللين يرون أن أهم العوامل التي تتولد عنها الضغوط التضخمية في الجزائر يمكن حصرها في ثلاث مصادر وهي: التوسع في مكونات الإنفاق الكلي العام، الزيادة في تكاليف الإنتاج، (والمتمثلة أساسا في زيادة كتلة الرواتب والأجور) وزيادة الكتلة النقدية، حيث ارتفع معدل التضخم من 1,4 % عام 2002 إلى 4,3 % عام 2003 ثم انخفض فجأة عام 2005 إلى 1,4 %، وقد استمرت معدلات التضخم في الارتفاع - عدا عام 2010 أين انخفض هذا المعدل إلى 3,9 % بعدما بلغ 5,7 % عام 2009 إلى أن بلغت مستوى 8,9 % عام 2012.

وفي سنة 2014 عرف معدل التضخم انخفاضا حيث سجل 2,9 % مقابل 3,3 % في 2013 ، ويعد هذا المعدل منخفضا مقارنة بتوقعات قانون المالية 2014 الذي ارتقب معدل للتضخم بنسبة 3,9 % ، وإن المنحنى التنافلي مكسب للاستقرار النقدي، وذلك بفعل التسيير الجيد للسياسة النقدية، ولكن سجل ارتفاعا سنة 2016 بمعدل 6,4 %.

3. الدراسة القياسية للعلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر

سنحاول في هذا الجزء بناء نموذج لقياس العلاقة بين التضخم والنمو الإقتصادي في الجزائر مستخدمين في ذلك نموذج تصحيح الخطأ المتعدد (VECM)، ويتطلب هذا تحديد متغيرات النموذج بالإضافة إلى دراسة استقرارية سلاسل المتغيرات.

1.3. متغيرات الدراسة: تم اختيار متغيرات الدراسة بما يتوافق مع النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة، تشمل الدراسة على بيانات سلسلة زمنية سنوية تغطي الفترة (1970-2015)، وهي: اللوغاريتم معدل التضخم ($LCPI$): اللوغاريتم إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي في عام 2010) معبر عن النمو الاقتصادي ($LGDP$): اللوغاريتم إجمالي القوة العاملة (LLF): اللوغاريتم نسبة تراكم رأس المال الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي ($LGDI$)، وقد تم الحصول على البيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة من الديوان الوطني للإحصائيات ووزارة المالية، أما فيما يخص لوغاريتم هذه المتغيرات قد أجري لغرض التحويل أي تصحيح "اللاتجانس" الممكن تواجده بين المتغيرات. وتطور المعطيات الدراسة مدرجة في الملحق.

2.3. نتائج الدراسة القياسية: نهدف في هذه المرحلة إلى تحليل نتائج قياس العلاقة بين التضخم والنمو الإقتصادي في الجزائر، لذلك سنركز بداية على التعرف على طبيعة العلاقة بين المتغيرات المستخدمة في الدراسة ومعرفة اتجاه السببية بين هذه المتغيرات.

1.2.3. دراسة السببية: وقد اعتمدنا في دراسة السببية على سببية غرانجر التي أعطى تطبيقها النتائج المبينة في الجدول التالي:

الجدول (04): ملخص نتائج اختبار السببية بين متغيرات الدراسة

القرار	النتيجة	قيمة (F .STAST) (Prob)	التأخير	فرض العدم (NullHypothesis)
قبول H_1	$LGDI$ يسبب $LCPI$	5,34 (0,025)**	01	$LCPI \mapsto LGDI$
قبول H_1	$LGDP$ يسبب $LGDI$	4,12 (0,023)**	02	$LGDI \mapsto LGDP$
قبول H_1	$LGDP$ يسبب $LCPI$	10,32 (0,023)***	02	$LCPI \mapsto LGDP$

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج **Eviews7**.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن هناك سببية في اتجاه واحد من معدل التضخم اتجاه النمو الاقتصادي ونسبة تراكم رأس المال الإجمالي، وكذلك سببية في اتجاه واحد من نسبة تراكم رأس المال الإجمالي اتجاه النمو الاقتصادي.

2.2.3. دراسة إستقرارية المتغيرات: ويمكن تلخيص خصائص ومميزات هذه المتغيرات في الجدول التالي:

الجدول (05): جدول يلخص خصائص ومميزات هذه المتغيرات

LLF	$LGDI$	$LCPI$	$LGDP$	
عدم وجود مركبة الاتجاه العام	عدم وجود مركبة الاتجاه العام	عدم وجود مركبة الاتجاه العام	عدم وجود مركبة الاتجاه العام	الاتجاه العام
وجود الثابت	عدم وجود الثابت	عدم وجود الثابت	وجود الثابت	الحد الثابت
DS	DS	DS	DS	نوعها
$I(1)$	$I(1)$	$I(1)$	$I(1)$	درجة تكاملها

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج **Eviews7**.

بعد دراسة استقرارية سلاسل المتغيرات توصلنا إلى أنها مستقرة بعد إجراء الفروقات من الدرجة الأولى.

3.2.3. اختبار التكامل المتزامن: وفي ظل المعطيات والنتائج السابقة سنركز على الفرضية التالية:

الفرضية رقم 03: وجود الثابت مع غياب مركبة الاتجاه العام في علاقة التكامل المتزامن (CE) واختبار (VAR). وهذا الاختبار هو الآخر يتم على مجموعة من المراحل وهي:

المرحلة الأولى: تحديد درجة التأخير، قبل القيام باختبار التكامل المشترك نقوم بتحديد فترات الإبطاء التي يتضمنها النموذج ويتم اختيارها انطلاقاً من معايير مختلفة كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول (06): تحديد درجة التأخير المثلى لاختبار جوهنسون

فترة الإبطاء	Log L	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	27,87768	NA	0,016281	-1,279889	-1,238516	-1,264725
1	93,99690	125,9414	0,000733	-4,380805	-4,298058	-4,350475
2	100,0870	11,31017*	0,000575	-4,623190	-4,499071*	-4,577695
3	101,4152	2,403409	0,000566*	-4,638818*	-4,473326	-4,578159*

* تشير إلى فترة الإبطاء المختارة بواسطة المعيار

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews7.

أكدت كافة المعايير أن فترة الإبطاء المثلى وهي $P = 3$.

المرحلة الثانية: اختبار جوهنسون

في المرحلة السابقة وجدنا أن فترة الإبطاء المقبولة هي ($P = 3$)، ومنه سنجري الاختبار بالاعتماد على الفرضية السابقة، وجود الثابت مع غياب مركبة الاتجاه العام في علاقة التكامل المتزامن (CE) واختبار (VAR)، والجدول التالي يوضح النتائج المتوصل إليها:

الجدول (07): نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام طريقة جوهنسون للفترة (1970-2015)

إحصائية الأثر Trace	القيمة الحرجة عند 5%	الاحتمال	H_0 : فرضية العدم
51,76	47,85	0,020	لا يوجد تكامل مشترك $r = 0$
23,67	29,79	0,214	يوجد متجه واحد على الأكثر $r \leq 1$
7,50	15,49	0,520	يوجد متجهان على الأكثر $r \leq 2$

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews7.

دلت نتائج تحليل التكامل المشترك التي تم الحصول عليها، بأن الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود تكامل مشترك مرفوضة بمستوى دلالة 5% ($H_0 : r = 0 / H_1 : r > 0$) لأن إحصائية جوهنسون المحسوبة (أكبر من القيمة الحرجة) ($51,76 > 47,85 = \lambda(0)$) كما هو موضح في الجدول أعلاه، وتشير النتائج كذلك إلى أن الفرضية الصفرية القائلة بوجود متجه تكاملي واحد على الأكثر ($H_0 : r = 1 / H_1 : r > 1$) أنها مقبولة لأن إحصائية جوهنسون أقل من القيمة الحرجة ($23,67 < 29,79 = \lambda(1)$) مما يدل على وجود علاقة تكامل مشترك واحدة وهذا يعني أن المتغيرات المقترحة تتحرك معا في الفترة الزمنية طويلة الأجل.

ووفقاً للنتائج المتحصل عليها، نقوم بتقدير نموذج تصحيح الخطأ المتعدد (VECM) في حالة وجود الثابت مع عدم وجود مركبة الاتجاه العام في المعطيات وفي ظل وجود علاقة وحيدة للتكامل المشترك.

4.2.3. تقدير نموذج تصحيح الخطأ المتعدد (VECM)

يمكن كتابة نموذج تصحيح الخطأ للمتغيرات المستعملة وهي: ($LGDP, LCPI, LGDI, LLF$) كمتغيرات داخلية.

ولتحديد النموذج الأمثل (VECM) نقوم أولاً بـ:

■ تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني (P).

لم تمدنا النظرية الاقتصادية بمعلومات كافية حول التباطؤ الواجب أخذها في النموذج، كما أنه لا توجد منهجية معينة لتحديد هذا العدد، وعملياً هناك طريقة يتم من خلالها تحديد عدد فترات التباطؤ المثلى وهي طريقة تعتمد على استعمال المعايير الكمية حيث توجد معيارين:

(AIC) و (SC) ونستنج أن قيمة (P) التي تقلل المعايير السابقة هي (P = 1).

■ نتائج تقدير النموذج:

يمكن تلخيص نتائج التقدير في الجدول التالي:

الجدول (08): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ المتعدد (VECM) عند (P = 1).

المعادلة الأولى لـ DLGDP				المعادلة الثانية لـ DLCPI			
المتغير التابع	المعامل	إحصاءة	إحتمال	المتغير التابع	المعامل	إحصاءة	إحتمال
D(LGDP)	coeffi	t .stat	Prob	D(LCPI)	coeffi	t .stat	Prob
cointEq1	-0,2599	-8,69***	0,000	cointEq1	-1,283	-1,409	0,166
D(LGDP(-1))	-0,300	-4,071***	0,000	D(LGDP(-1))	0,8154	0,362	0,719
D(LCPI(-1))	0,012	2,09***	0,042	D(LCPI(-1))	-0,2884	-1,650	0,107
D(LLF(-1))	0,1729	1,030	0,309	D(LLF(-1))	-6,207	-1,213	0,2323
D(LGDI(-1))	0,007	0,201	0,841	D(LGDI(-1))	-0,3379	-0,2857	0,7766
C	0,0155	2,66***	0,011	C	0,174	0,978	0,334
R-Squared	0,7237	** معنوية عند مستوى الدلالة		R-Squared	0,2080	*** معنوية عند مستوى الدلالة 5	
Adj. R-Squared	0,6873	.10%		Adj. R-Squared	0,1038	.%	
F .statistic	19,90***			F .statistic	1,99		

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الدراسة.

- المعادلة الأولى:

يبين الجدول أعلاه نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ المتعدد، ومن هذا الجدول نلاحظ أن معلمة حد تصحيح الخطأ معنوية عند مستوى الدلالة 5% وسالبة، وتشير هذه النتيجة إلى أن هناك علاقة طويلة الأجل بين كل من النمو الاقتصادي، نسبة تراكم رأس المال الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي، إجمالي القوة العاملة ومعدل التضخم.

وقد بلغت قيمة معامل التحديد المصحح ($R^2 = 0,6873$) وهو ما يدل على وجود توفيق النموذج ومقدرته في تفسير التغيرات في النمو الاقتصادي في الجزائر، حيث أن التغير في المتغيرات المستقلة من المحتمل أن تفسر 68,73% من التغيرات في المتغير التابع، كما أن قيمة إحصائية (F) والبالغة 19,90 توضح أن هناك علاقة طويلة الأجل ومعنوية عند مستوى الدلالة 5%، بين متغيرات النموذج المفسرة والنمو الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري.

من الناحية النظرية يمكن لمؤشر التضخم أن يكون ذو علاقة موجبة أو سالبة مع مؤشر النمو الاقتصادي وذلك حسب نتائج وآثار السياسة الاقتصادية المتبعة، فزيادة معدل النمو الاقتصادي إذا كان مصدره زيادة معدلات الإنتاج في أغلب قطاعات النشاط الاقتصادي، فهذا يؤدي إلى زيادة العرض بمعدل يعادل أو يفوق الزيادة في الطلب الناتج عن النمو وبالتالي ينتج عن زيادة معدل النمو الاقتصادي استقرار أو حتى انخفاض في معدل التضخم، أما إذا كانت درجة استجابة العرض أقل من زيادة الطلب فالنتيجة تكون عكسية (زيادة في معدل التضخم). في حالة الاقتصاد الجزائري، نلاحظ أن معلمة معدل التضخم موجبة فتدل على تأثيره الطردي على النمو الاقتصادي (0,012)، وهذا يعني أن معدل التضخم يؤثر إيجاباً على النمو الاقتصادي في الجزائر، فإن التغيرات في معدل النمو الاقتصادي غالباً ما تكون ناتجة عن ديناميكية نمو قطاع المحروقات المرتبطة خاصة بتطورات السوق العالمية، لذلك فإن التطور الإيجابي للبيئة المؤثرة على قطاع المحروقات يترتب عليها غالباً زيادة في الأجر ومخصصات الاستثمار في قطاعات النشاط الأخرى، تقابلها من جهة أخرى زيادة في الواردات (تعويض النقص في العرض المحلي) لمقابلة الزيادة في الطلب. لقد ظهر معدل الارتباط بين المؤشرين موجبا دلالة على أن تغير العرض الكلي المصاحب للزيادة في النمو هو أقل من تغير الطلب وأن تأثير مؤشر النمو على التضخم ضعيف على العموم.

أما معلمة معدل النمو الاقتصادي في الفترة السابقة (-0,30)، تعني أي زيادة بمعدل النمو الاقتصادي في الفترة السابقة (t-1) بوحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادي في الفترة الحالية (t).

- المعادلة الثانية:

نلاحظ أن معلمة حد تصحيح الخطأ غير معنوية عند مستوى الدلالة 5 % و معاملها سالب ومنه نرفض نموذج ميكانيزم تصحيح الخطأ الذي يؤدي إلى العلاقة طويلة المدى يذهب في الاتجاه المعاكس ويتعد عن الهدف طويل المدى.

5.2.3. إختبار جودة أداء النموذج (VECM):

▪ نتائج اختبار (Ljung-box) لبواقي التقدير:

يتمثل اختبار صلاحية نموذج تصحيح الخطأ (VECM) في دراسة الاستقرار والارتباط الذاتي للأخطاء بالنسبة لبواقي معدلات النموذج، وهذا من خلال تحليل دوال الارتباط الذاتي والارتباط الجزئي والجدول التالي يلخص نتائج هذا الاختبار:

الجدول (09): نتائج اختبار (Ljung-box) لبواقي التقدير

الإحصائية Q(12)	الاحتمالات الحرجة	بواقي المعادلات
8,5753	0,739	المعادلة الأولى LGDP

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الدراسة.

من خلال النتائج المدرجة في الجدول أعلاه لدالة الارتباط الكلي والجزئي لبواقي معادلة (LGDP)، يتبين أن كل قيم دالة الارتباط الذاتي موجودة داخل مجال الثقة، وكذلك نجد إحصائيات (Ljung-box) أقل تماما من القيمة الحرجة لتوزيع (χ^2) باعتبار أن الاحتمالات الحرجة أكبر تماما من 0,05 أي $(prob(\alpha) = 0,739 > 0,05)$ وعليه نقبل الفرضية H_0 ومنه فإن البواقي تشكل ضبابية بيضاء (bruit blanc)، إذن فهي مستقرة وغير مرتبطة ذاتيا.

▪ إختبار (Wald Test):

نلاحظ أن الاحتمال $(Prob > 0,05)$ للمعادلة الأولى وعليه نرفض H_0 ، وهذا معناه أن المتغيرات المفسرة مجتمعة تؤثر على المتغير التابع (LGDP)، و أيضا ما يؤكد وجود السببية على المدى القصير بين هذه المتغيرات و المتغير التابع.

▪ إختبار تجانس التباين (ARCH):

نجد أن كل معاملات النموذج لا تختلف معنويا عن الصفر كل الاحتمالات المقابلة للمعاملات أكبر من 0,05 ، كما أن الاحتمال المقابل لإحصائية فيشر أكبر من 0,05 أي $(prob = 0,481 > 0,05)$ ، وعليه توضح إحصائية اختبار عدم ثبات التباين المشروط بالانحدار الذاتي (ARCH: Autoregressive Conditional Heteroscedasticity) قبول فرضية عدم القائلة بثبات تباين حد الخطأ العشوائي (Homoscedasticity) في النموذج المقدر.

▪ اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي (اختبار "جاك. بيرا" JarqueBera):

من أجل اختبار فرضية عدم التفرغ أن سلسلة البواقي ذات توزيع طبيعي حيث نقوم بحساب إحصائية جاك بيرا (JB) التي تتبع توزيع $(\chi^2_{1-\alpha})$:

$$JB = \frac{n}{6} B_1 + \frac{n}{24} (B_2 - 3)^2 \mapsto \chi^2_{1-\alpha}$$

نلاحظ أن الاحتمال المقابل لإحصائية (JB) يساوي 0,539 وهو أكبر من 0,05 ومنه نقبل فرضية التوزيع الطبيعي لبواقي H_0 عند 5 %، بتوقع معدوم وتباين ثابت.

6.2.3. دوال الإستجابة وتحليل التباين:

▪ دوال الاستجابة:

يسمح لنا تحليل الصدمات العشوائية بقياس الأثر المفاجئ في ظاهرة معنية على باقي المتغيرات، ومن خلال تطبيقنا لصدمة على (LGDP) بمقدار انحراف معياري واحد (0,022) في الفترة الأولى لاحظنا أن المتغيرة (LCPI) بقيت على حالها في نفس الفترة، ولكن هناك تغير في الفترة الموالية كالتالي: 0,013 بالنسبة لـ (LGDP)، 0,008 بالنسبة لـ (LCPI) في الفترة الثانية، ونلاحظ أن الصدمات تكون قوية في المراحل الأولى ثم تؤول إلى التلاشي مع مرور الزمن وهذا ما يظهر جليا من خلال منحنيات الصدمات، إلا أن المتغيرة (LCPI) تبدأ بالارتفاع من الفترة الثانية إلى العاشرة. وتطبيقنا لصدمة على (LCPI) بمقدار انحراف معياري واحد (0,650) في الفترة الأولى لاحظنا أن المتغيرة (LGDP) سجلت 0,201- في نفس الفترة، ولكن هناك تغير في الفترة الموالية كالتالي:

0,3866 بالنسبة لـ (LCPI)، 1,137 بالنسبة لـ (LGDP) في الفترة الثانية، ونلاحظ أن الصدمة تكون قوية في المراحل الأولى لـ (LCPI) ثم تؤول إلى التلاشي مع مرور الزمن وهذا ما يظهر جليا من خلال منحنيات الصدمات إلا أن المتغيرة (LGDP) تبدأ بالارتفاع من الفترة الرابعة إلى العاشرة، وهذا ما تؤكد العلاقة الطردية بين التضخم والنمو الاقتصادي.

■ تحليل التباين:

إن الهدف من تحليل التباين هو معرفة مدى مساهمة كل متغيرة في تباين خطأ التنبؤ، نلاحظ أن (LGDP) تتسبب بـ 40% في تباين الخطأ لتنبؤها و بـ 30% لـ تباين (LCPI)، في حين أن (LCPI) تتسبب بـ 85% في تباينها و بـ 11% في تباين (LGDP). ومن هذا نستنتج أن أي صدمة في معدل النمو الاقتصادي يكون لها أثر إيجابي على التضخم.

4. تحليل النتائج:

يتحدد موضوع هذه الدراسة العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970-2015) باستخدام نموذج تصحيح الخطأ المتعدد (VECM)، وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

قبول الفرضية الأولى: وجود علاقة على المستوى النظري بين النمو الاقتصادي والتضخم: من الناحية النظرية يمكن لمؤشر التضخم أن يكون ذو علاقة موجبة أو سالبة مع مؤشر النمو الاقتصادي وذلك حسب نتائج وأثار السياسة الاقتصادية المتبعة، فزيادة معدل النمو الاقتصادي إذا كان مصدره زيادة معدلات الإنتاج في أغلب قطاعات النشاط الاقتصادي، فهذا يؤدي إلى زيادة العرض بمعدل يعادل أو يفوق الزيادة في الطلب الناتج عن النمو، وبالتالي ينتج عنه زيادة معدل النمو الاقتصادي استقرار أو حتى انخفاض في معدل التضخم، أما إذا كانت درجة استجابة العرض أقل من زيادة الطلب فالنتيجة تكون عكسية (زيادة في معدل التضخم).

قبول الفرضية الثانية: توجد علاقة ارتباط موجبة ذات دلالة معنوية بين التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر: في حالة الإقتصاد الجزائري، نلاحظ أن معلمة معدل التضخم موجبة فتدل على تأثيره الطردي على النمو الاقتصادي (0,012)، وهذا يعني أن معدل التضخم يؤثر إيجابا على النمو الاقتصادي في الجزائر، فإن التغيرات في معدل النمو الاقتصادي غالبا ما تكون ناتجة عن ديناميكية نمو قطاع المحروقات المرتبطة خاصة بتطورات السوق العالمية، لذلك فإن التطور الإيجابي للبيئة المؤثرة على قطاع المحروقات يترتب عليها غالبا زيادة في الأجور ومخصصات الاستثمار في قطاعات النشاط الأخرى، تقابلها من جهة أخرى زيادة في الواردات (تعويض النقص في العرض المحلي) لمقابلة الزيادة في الطلب. لقد ظهر معدل الارتباط بين المؤشرين موجبا دلالة على أن تغير العرض الكلي المصاحب للزيادة في النمو هو أقل من تغير الطلب وأن تأثير مؤشر النمو على التضخم ضعيف على العموم.

5. خاتمة:

تقدم هذه الورقة البحثية دراسة اقتصادية قياسية بهدف بناء نموذج قياس اقتصادي لعلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر، من الناحية النظرية يمكن لمؤشر التضخم أن يكون ذو علاقة موجبة أو سالبة مع مؤشر النمو الاقتصادي وذلك حسب نتائج وأثار السياسة الاقتصادية المتبعة، في حالة الإقتصاد الجزائري وجدنا علاقة طردية بين معدل التضخم والنمو الاقتصادي، وهذا يعني أن معدل التضخم يؤثر إيجابا على النمو الاقتصادي في الجزائر، ويمكن اقتراح مايلي:

- ضرورة الاستثمار في القطاعات الإنتاجية خارج قطاع المحروقات؛
- ضرورة تفعيل الجهاز الإنتاجي في الجزائر من خلال استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة بشكل فعال؛
- وضع الأسس الكفيلة بضبط التضخم، عبر ترشيد سياسة الأجور، وينبغي التأكيد على أن سياسات التوظيف التي تقوم على منح المواطنين وظائف مستقرة وبأجور مرتفعة في القطاع الحكومي تُحدث تشوهات في أسواق العمل وتعيق الجهود المبذولة لتنمية القطاع الخاص وتنويع الاقتصاد؛
- اعتماد نموذج جديد للنمو الاقتصادي في الجزائر يأخذ هذا النموذج التنويع الاقتصادي كعنصر أساسي في العمل المستقبلي للاقتصاد الجزائري ويهدف إلى الخروج من اقتصاد الربيع؛
- العمل على تطوير السوق المالي والبورصة في تمويل وتنشيط الاقتصاد الوطني؛
- إعادة النظر في سياسة الدعم الوطنية التي تغطي المواد الغذائية الضرورية ومنتجات الطاقة، وكذلك المرافقة العامة لتخفيف العبء على الميزانية العامة وتوفير موارد داعمة للنمو الاقتصادي.

6. قائمة المراجع:

1. خالد محمد السواعي: " أساسيات القياس الاقتصادي باستخدام EViews "، دار المتنبى للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.
2. شيخي محمد: " طرق الاقتصاد القياسي "، الطبعة الأولى، دار الحامد، الأردن، 2012.
3. عبد الباسط وفاء: " النظريات الحديثة في مجال النمو الاقتصادي، نظريات النمو الذاتي، دراسة تحليلية نقدية"، دار النهضة العربية، مصر، 2000.
4. علي جدوع الشرفات: " التنمية الاقتصادية في العالم العربي : الواقع ... العوائق .. سبل النهوض " ، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن ، ط 1، 2010.
5. سايح بوزيد: " دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، السنة الجامعية 2012 – 2013 .
6. محمد عبد الكريم المرعي، عماد الدين أحمد المصباح، " تأثير التضخم في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية دراسة تطبيقية لاستخدام أسلوب GARCH"، آفاق اقتصادية، مجلة متخصصة ومحكمة يصدرها اتحاد غرفة التجارة والصناعة في دولة الإمارات العربية المتحدة، المجلد 33، العدد 124، السنة 2013.
7. فارس بن جرادي وآخرون: " شبكات الحماية الاجتماعية تجارب بعض الدول العربية " ، ورقة مقدمة إلى ندوة الآثار الاجتماعية لتصحيح الاقتصاد في الدول العربية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة 17-18 كانون الثاني، 1996.
8. تقارير بنك الجزائر، سنوات 2005، 2006، 2008، 2010 و 2014.
9. تقرير " آفاق الاقتصاد العربي"، تحديث لتوقعات النمو الاقتصادي والتضخم، صندوق النقد العربي، سبتمبر 2017؛
10. كرم النشاشيبي وآخرون: " الجزائر، تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحول إلى اقتصاد السوق"، صندوق النقد الدولي، واشنطن 1998.
11. Gourieroux C : « **Séries temporelles et modèles dynamique** », Economica , Paris , 1990 .
12. Johansen S : « **Statistical analysis of Cointegrating Vectors** », Journal of economic dynamics and control , 1988 . N012 .
13. Régis Bourbonnais : « **Econométrie. Manuel et Exercices corrigés** »,Dunod, 6^{ème} édition , Paris , 2005.
14. Sandrine LARDIC, Valérie MIGNON : « **Econométrie des Séries Temporelles Macroéconomie et Financières** »,Economica ,Paris ,2002.
15. Rapport CNES(Conseil National Economique et Social):« **Projet de rapport sur la situation économique 2^{ème} semestre 1998** ». Mai 1999 .